التعدد اللّغوي – قراءة في المصطلح والمفهوم والمظاهر–

Multilingualism – Reading in the term, concept and Appearances.

الدكتور: عمر بوقمرة.
جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.

الملخص:

يعنى هذا البحث بدراسة مصطلح " التعدد اللغوي" بعده مصطلحا عاما لحقل دلالي لمجموعة من المصطلحات المرتبطة به، كالتفرد اللغوي، والازدواج اللغوي، والثنائية اللغوية، ويهدف إلى تتبع وعرض المفاهيم الاصطلاحية التي خلعها الباحثون عليها، ثم دراستها وتحليلها ونقدها، ، وقد سلكت فيه المنهج الوصفي التحليلي النقدي؛ لأخلص في الأخير إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن التعدد اللغوي يجري عليه الحكم بالسلب والإيجاب بحسب المآلات.

الكلمات المفتاحية:

اللغة، التعدد اللغوي، الازدواج اللغوي، الثنائية اللغوية، التفرد اللغوي.

Abstract:

This research is concerned to study the term "multilingualism" as a general term for a semantic field contains some terms associated with it, unilingualism , diaglossia, and bilingualism. This research aims to chase and exhibit the terminological concepts bestowed by the researchers .Then studied, analyzed and critiqued it. This research adopts a descriptive analytical critical approach, it has arrived at some conclusions the most important: that multilingualism is according to implications , for this reason we cannot judge it without its results.

Keywords:

language, multilingualism, diaglossia, bilingualism, unilingualism.

مقدمة:

اللّغة وسيلة للتواصل بين أفراد المجتمع الواحد بحكم امتلاكهم لها، فهي مؤسسة اجتماعية لسانية لها سلطانها على الناطقين بها، فهي المرآة العاكسة لصورهم الثقافية والدينية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها. واللغة كائن حي – وحياتها استعمالها وموتها إهمالها– يعتريها ما يعتريه من سنن التغير، تقوى وتتوهج تارة، وتضعف وتخبو تارة أخرى، وعوامل ذلك كثيرة منها: القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية، وأقوى هذه العوامل عامل القوة العلمية الذي تتمتع بها بعض الدول الغربية؛ ويكفي دلالة على ذلك تلك المنتجات التي نستوردها بأسماء لغة منتجيها ومصطلحاتهم، حتى إذا جرت تلك المصطلحات على الألسن، وسار بها الركبان جاء المقابل العربي متأخرا، فلا يكاد يستعمل وإن استعمل احتاج إلى المصطلح الأجنبي ليعرب عن نفسه، وتلك مفارقة عجيبة، وهنا ينبغي أن نؤكد

أن القوة العلمية لا تقتصر على الجانب التقني، بل تشمل أيضا الجانب النظري في العلوم الإنسانية وغيرها، كالتقدم في مناهج البحث والنظريات الحديثة، كالنظريات اللسانية، والاجتماعية، والتاريخية، والاقتصادية، والفلسفية؛ التي كان لها الأثر البالغ على الجانب التقني، ومع بروز العولمة بميادينها المختلفة: السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، الذي عجل بالاحتكاك ورفع حدته، ونوّع مظاهره، من خلال وسائله التقنية الحديثة؛ التي اختصرت الزمان والمكان.[1]

ونتيجة لهذا الصراع اللغوي وبفعل التأثر صار الأفراد والمجتمعات يقبلون على تعلم اللغات الأجنبية، ليظهر لاحقا مصطلح **التعدد اللغوي** "ويصبح قضية مركزية تشغل اهتمام كثير من الباحثين في تخصصات مختلفة، كاللسانيات، واللسانيات الاجتماعية، وتعليمية اللغات... لما يخلفه من إيجابية وسلبية؛ فقد يكون وسيلة لمواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي الذي شهده العصر، وقد يكون له آثار سلبية تمس الهوية الوطنية والثقافية، وتمتد للتأثير في المناهج الدراسية ومستويات تعليمها اللغوية".[2]

1- للغة بين التوحد والتعدد:

قبل ضبط مصطلح التعدد اللغوي وتجلياته لابد من تأكيد ما يلي:

أولا: الأصل في الكائن اللغوي هو التوحد والتفرد اللغوي، أي أن الأصل أن تكون له لغة واحدة، وهي ما يسمى باللغة الأم التي يكتسبها الأطفال؛ فحين "يبلغون نهاية السنة الأولى يأخذون في محاكاة الأصوات والكلمات التي يسمعونها من حولهم، وينطقون كلماتهم الأولى، وتزداد هذه الكلمات حيث يبلغون سنة ونصفا، بل تتركب هذه الكلمات في جمل من كلمتين أو ثلاثا، فيما يعرف بالجمل البرقية، ثم يزداد الإيقاع شيئا فشيئا حتى إذا بلغوا الثالثة استطاعوا أن يفهموا قدرا هائلا من اللغة، وتزداد قدرتهم الكلامية؛ بل يصبحون مصدر صداع لثرثرتهم وحديثهم الذي لا ينقطع، وحين يخطون إلى المدرسة خطواتهم الأولى تقوى هذه القدرة فيتشربون التراكيب المعقدة"[3]، وتتكرر عمليتي السماع والاستعمال إلى أن تصير تلك اللغة ملكة وصفة راسخة لدى الطفل على حد وصف ابن خلدون.[4]

يتجسّرها في قضاء حوائجه الاجتماعية المختلفة، مكتفيا بها ما دام أن الحاجة لا تضطره إلى غيرها، مرتكزا على مبدأ الاقتصاد اللغوي، ومجافيا لمبدأ التعدد لأنه على حد تعبير "فالتر ثاولي" : "وضع لغوي غير اقتصادي ولا وظيفي"[5]؛ بل ويتعصب لها؛ لأنها مكّون أساس من هويته، فمنها وبها تعلم وتشرب ثقافة قومه بكل ما تحمله هذه الثقافة من عقائد وعادات وسلوكيات وغيرها، ولذلك يجد المتأمل في ثوابت الأمم وهوياتها: اللغة والدين كعاملين أساسيين يتواتر ذكرهما في دساتير الدول وقوانينها.

وينبغي أن نشير هنا أيضا إلى أن هذا التقابل الثنائي بين التوحد والتعدد الذي يعتري مستعمل اللغة يعتري أيضا اللغة نفسها، ويتنازعها ميلان: أحدهما نحو التشظي والتقسيم إلى لغات ولهجات، وثانيهما نحو التوحد والتفرد، ويرى بعض اللغويين أن الاتجاه الأول أقوى من الثاني وهو نتيجة طبيعية لعملية التطور اللغوي، ودليل هذا الفريق واقع كثير من اللغات التي انقسمت على نفسها كاللاتينية التي خرجت من رحمها لغات أوروبية كثيرة، وحتى العربية تشظت عنها لهجات كثيرة ومختلفة لدرجة أن المشرقي قد لا يفهم لغة المغربي والعكس.

أما الفريق الثاني ومنهم "يسبرسن" فيرى أنه لا ينبغي إغفال عوامل التوحد اللغوي، وهي في نظره أقوى من عوامل التعدد والتقسيم، وهي كذلك في الحاضر على وجه الخصوص، وستكون كذلك في المستقبل، فعدد اللغات الآن وإن كان أكثر منه في العصور الماضية، إلا أن عدد المتكلمين بلغة من اللغات المتفجرة عن لغة عامة – كتفجر اللغات الأوروبية من اللاتينية — في عصرنا المزدحم بالسكان أكثر أضعافا مضاعفة من مجموع مستعملي تلك اللغة العامة.[6]

2- ثنائية القصد وثنائية القسر:

التعدد اللغوي ظاهرة عامة "ليس مقصورا على مناطق مخصوصة، ولا هو سمة من سمات العالم الثالث على وجه التحديد، أو من سمات البلدان النامية، التي نتصورها بداهة موزعة بين لهجاتها ولغاتها المحلية ولغاتنا، فالتعددية اللغوية قدر مشترك، وإن ظهرت بأشكال

مختلفة في كل حال"[7]، وهو ظاهرة نجمت عنها مشكلات عديدة في مختلف دول العالم حيث تتثاقف لغتان أو أكثر تستعملها مجموعات من المواطنين.

وقد استدعى ذلك سعي كثير من حكومات البلدان المعنية لإيجاد الحلول المناسبة لتلك الأضرار الناجمة عن هذا التعدد.[8] ولا يعني هذا أن التعدد سلبي في كل الأحوال ولا خير فيه ويجب استئصاله، فنحن نعيش زمن التعدد والتثاقف اللسانيين، بسبب ما تتيحه الوسائل التكنولوجية المدفوعة بتيار العولمة، فالناس في مواجهة اللغات في ملبسهم ومأكلهم ومشربهم بل في كل شؤونهم، فنحن نعيش في عالم متعدد ومتقارب اللغات فما علينا إلا تقبل الواقع والتعامل معه بمنهج نفعي يقلل المفاسد ويدرأها، ويكثر المنافع ويجلبها، إن التعدد اللساني الذي ندفعه ونرفضه هو ذلك الوضع الذي يحدث القطيعة بين اللسان الرسمي واللسان الذي يتكلم به مجموع الناس، أو ذلك التعدد الذي يجعل المجتمع أقليات عرقية وطوائف دينية تتصارع فيما بينها "ومن هنا يبرز الصراع بين الألسن القومية والألسن الأجنبية، ومن هنا يظهر تخلف هذه الألسن المهَيْمِن عليها، ومحاولة جعلها غير قادرة على مواكبة العصر والمدّ الحضاري والتكنولوجي والعلمي... كما يمكن لهذه الألسن أن تعاني الكثير من التخلف في طريق تعليمها أو تدريسها".[9]

لقد اتضح بما لا يدع مجالا للشك أننا لسنا أعداء للتعدد اللغوي الذي تختاره الأمة أو الفرد طواعية وعن وعي بضرورة التثاقف مع الآخر في حدود ما تسمح به الخطوط الحمراء للهوية الثقافية؛ بما تحتويه من دين ولسان واجتماع، كيف وقد ثبت عن زيد بن ثابت – رضي الله عنه– أنه قال: لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة، أتي بي إليه فقال لي :" تعلم كتاب اليهود فإني لا آمنهم على كتابنا"، قال : فما مرّ بي خمس عشرة حتى تعلمته، فكنت أكتب للنبي – صلى الله عليه وسلم–، وأقرأ كتبه إليهم"[10]، ويروى عنه أيضا أنه قال: أمرني رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أن أتعلم السريانية".[11] قال الشيخ الالباني –رحمه الله– بعد أن حكم بحسن سند هذا الحديث: "وهذا الحديث في معنى الحديث المتداول على الألسنة " من تعلم لغة قوم أمن من مكرهم"، ولكن لا أعلم له أصلا بهذا اللفظ، ولا ذكره أحد ممن ألف في هذه الأحاديث المشتهرة على الألسن، فكأنه إنما اشتهر في الأزمنة المتأخرة".[12]

ومازال مؤلفو كتب السير والتراجم القدماء والمحدثون على حد سواء ينوهون بتمكن أعلامهم من لغة أخرى، أو عدة لغات إضافة إلى اللغة الأم، وهذا أمر ظاهر لمن اطلع على السير الذاتية لأساتذة الجامعات فقلّ من لا يشير إلا تمكنه أو بعض تمكنه من لغة ثانية، بل صار التفرد اللغوي سُبَّة وعارا يلحق الأستاذ الجامعي يجب عليه التخلص منه بالتعليم المكثف، وقد رأينا أن بعض الجامعات الخليجية تشترط في التوظيف إتقان اللغة الإنجليزية إضافة إلى اللغة العربية حتى في تخصص اللغة العربية وآدابها. "إن تعلم لغة ثانية على العموم يمنح رؤية المتعلم أفقا جديدا نحو "الآخر" والحياة عامة، كما أنه ينحّي حاجزا حائلا دون التفاهم المتبادل، ويكفكف من غلواء التعصب الأحادي النظرة حتى لدى "الآخر" المتفوق، الذي يظن أنه "مستغن" بلغته، فيفضي به طغيان الزهو المرحلي ذلك إلى رؤية لغوية مغلقة محدودة، ثم يدور به وبلغته الزمن فيأسى لذلك بعد فوات الأوان".[13]

إن التعدد اللغوي الذي نمجُّه ونقف في وجهه هو ذلك الذي يتجاوز حدود الاكتساب المعرفي إلى مثاقفات أخرى، قد تفضي إلى تبني ثقافة الآخر وما يستتبع ذلك من آثار على وحدة المجتمع اللغوية والثقافية وحتى الدينية، وفي أقل الأحوال يكون ترفا لغويا تنفق فيه مقدرات الأمة من جهد ومال ووقت، وعلى حساب اللغة الأم التي ينبغي أن تكون في قمة سلم الأولويات.

3– ضبط مصطلح التعدد اللغوي:

إن مصطلح "التعدد اللغوي" (PURILINGUISME) في الأدبيات اللسانية عموما، واللسانيات الاجتماعية وتعليمات اللغة خصوصا، يشير إلى وضعيات تواصلية مختلفة، تختلف فيها اللغة المستعملة بحسب المقامات الاجتماعية، والأهداف والغايات التواصلية المرجوة، وهو سمة من سمات المجتمع الإنساني المعاصر الذي صار "قرية كونية"[14] على حد تعبير بعض الباحثين، وذلك بسبب التطور الهائل في المجالات التقنية والإنسانية على حد سواء؛ مما يسرّ التواصل بين المجتمعات اللغوية المختلفة، وفي حال كهذه يحدث

الاحتكاك اللغوي ليتحول في الغالب إلى صراع لغوي بالوكالة عن الحضارات، وبعبارة أبسط صراع حضاري أداته اللغة، لتبسط لغة الأقوياء[15] سيطرتها على هذه القرية علميا وتقنيا، وهنا تزداد حدة التعدد اللغوي ليتحول إلى قضية مركزية تشغل بال الدول قبل الأفراد؛ لأنه ظاهرة متعدية المنافع والمضار، فقد يكون "وسيلة لمواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي الذي يشهده العصر، وقد تكون له آثار سلبية تمس الهوية الوطنية والثقافية، وتمتد للتأثير في المناهج الدراسية ومستويات تعليمها اللغوي".[16]

فما هو التعدد اللغوي في الاصطلاح؟

لقد عرفه الباحث المغربي محمد الأوزاعي فقال: "التعدد اللغوي المقابل العربي للفظ الأجنبي" MULTI LINGUISME" وهو يصدق على الوضعية اللسانية المتميزة بتعايش لغات وطنية متباينة في بلد واحد، إما على سبيل التساوي إذا كانت جميعها لغات عالمة كالألمانية والفرنسية والإيطالية في الجمهورية الفدرالية السويسرية، وإما على سبيل التفاضل إذا تواجدت لغات عالمة كالعربية بجانب لغات عامية، مثل الهوسا، والغورمانشة، والسوناي زارما، والتماشيق، والفولفولدة، والتوبو، في جمهورية النيجر".[17]

فالتعدد اللغوي هو توظيف لغات مختلفة في مجتمع واحد كما هو الحال في الفيدرالية السويسرية حيث تستعمل اللغات: الألمانية، والفرنسية، والإيطالية، على سبيل التساوي، وكما هو الحال في الفيدرالية الكندية حيث الفرنسية في مقاطعة "كوبيك"، والانجليزية في بقية المقاطعات، وكذلك الأمر بالنسبة للفيدرالية البلجيكية التي كانت بعد استقلالها عن فرنسا تفرض اللغة الفرنسية كلغة رسمية في البلاد؛ ما أدى إلى حرمان أبناء اللغة "الفلمنكية" من الوظائف الحكومية؛ بل وصعوبة تواصلهم مع الموظفين الذي لا يعرفون غير الفرنسية؛ ما أدى ذلك إلى قيام ثورة الفلمنكيين، وبعد صراع طويل تحولت بلجيكا إلى مملكة فيدرالية على أساس حدود إقليمية محددة لغويا، وصارت الفلمنكية تتمتع بالمزايا التي تتمتع بها الفرنسية على حدّ سواء.[18]

وفي الجزائر والمغرب هناك تعددية تفاضلية —على حد تعبير محمد المغراوي– تصنعها اللغة العربية بجانب الأمازيغية التي يسعى أهلها "البربر" إلى الاعتراف بها كلغة رسمية إلى جانب العربية لتكون لغة الإدارة والتعليم مثل العربية تماما[19]. وهنا يجب أن نشير إلى أن التعددية تحضر في مستويين هما: المستوى الاجتماعي، والمستوى الرسمي، فالتعدد اللغوي الاجتماعي هو الذي ينشأ بحكم الاحتكاك الحاصل بسبب الهجرة، أو الاستعمار أو التخوم، وبقية العلاقات الاجتماعية.

أما التعدد اللغوي الرسمي فتفرضه الدولة وتقننه في دستورها.[20] ولئن كانت العربية هي اللغة الرسمية الوحيدة في الجزائر من حيث الدستور والقانون؛ فإن اللغة الفرنسية قد فرضت على الإدارة بحكم الاستعمار.

4– مظاهر التعدد اللغوي:

إن مصطلح التعدد اللغوي يقتضي منا الوقوف عند مظهرين من مظاهره وهما:

أ) **الازدواج اللغوي:** (DIAGLOSSIE) لم يظهر مصطلح الازدواج اللغوي في عالم اللسانيات إلا عام 1959م من قبل اللساني الأمريكي شارل فرغيسون ChARLES FERGUSON في مقال له في مجلة (WORD)، ولئن كان هذا المصطلح في اللغة الإغريقية (DIAGLOSSIA) لا يعني سوى الثنائية اللغوية؛ فإنه قد اكتسب عند "فرغيسون" معنى خاصا؛ فقد مثل لهذه الظاهرة بأربع لغات وهي: اللغة العربية، واللغة اليونانية، واللغة الألمانية المستعملة في سويسرا، واللغة الهجين[21] (CREOLE) المستعملة في هايتي، واللغة الهجين هي لغة ذات طابع خاص تنشأ من اتصال مستعملي لغتين مختلفتين ببعضهم، علما أن كل طرف منهما لا يستعمل لغة الآخر، وفي حال كهذه تتولد لغة مبسطة(PIDGIN)، تأخذ تراكيبها من إحدى اللغتين، ومفرداتها من ثانيهما، واللغة الهجين المستعملة في هايتي نشأت من اتصال اللغة الفرنسية باللغة المحلية في جزيرة هايتي.[22]

وقد لاحظ فرغيسون أن هذه الأشكال اللغوية الأربعة كلها على نوعين أو مستويين بديلين؛ "ينتميان إلى أصل جيني واحد: أحدهما راق والآخر وضيع (كالعربية الفصحى والعاميات)... تقيم الازدواجية اللغوية التي يتحدث عنها فرغيسون مقابلة بين ضربين

بديلين من ضروب اللغة تُرفع منزلة أحدهما "فيعتبر المعيار"، ويكتب به الأدب المعترف به، ولكن لا تتحدث به إلا الأقلية، وتُحطُّ منزلة الآخر، ولكن تتحدث به الأكثرية".[23] ويشير إلى النوعية المعيارية بالنوعية العالية HIGH VARIETY، وإلى النوعيات المحلية العامية بالنوعية الهابطة LOW VARIETY.[24]

وعلى أثر فرغيسون جرى الباحثون "وإن كان ابن خلدون منذ القرن الثامن قد صرح بهذا التباين بين اللسان المضري (وهو عنده نظير الفصحى)، ولغات أهل الأمصار (وهي عبارة عن اللهجات المحكية)، ولكنه اكتفى بتحليله الوصفي، ولم يتجاوزه إلى المقارنة الوظيفية أو التصنيف الطبقي، كما صنع فرجسون فيما بعد".[25]

فالازدواجية حسب رأي فرغيسون هي حالة للغة واحدة لها مستويان: مستوى عال تستعمل في المناسبات الرسمية والمؤسسات التعليمية، والنصوص المكتوبة غالبا، ومستوى آخر وصفه بالهابط تستعمل في الحديث في الحياة اليومية العادية.[26] كما هو الحال بين اللغة العربية الفصحى وسائر العاميات المنتشرة في العالم العربي.

ب) الثنائية اللغوية: بداءة يجب أن نعترف بصعوبة تحديد مصطلح الثنائية اللغوية(BILINGUISME)، لأنه لا يحظى باتفاق مفهومي محدد عند الباحثين العرب المحدثين، والسبب أنه مصطلح وافد إلينا بواسطة الترجمة المرهونة بظروف تاريخية استعمارية هو وقرينه الازدواجية اللغوية، "فعند المغاربة يطلق على استخدام فرد أو جماعة لمستويين لغويين في بيئة لغوية واحدة، أو التنافس بين لغة أدبية مكتوبة، ولغة عامية شائعة في الاستعمال اللغوي، أما عند المشارقة يطلق على استعمال لغتين مختلفتين في آن واحد عند فرد أو جماعة، أي بين اللغة الهدف ولغة أجنبية"[27]، وقد ورد في معجم اللسانيات الحديثة أن الثنائية اللغوية "هي ظاهرة لغوية تعني استعمال الفرد أو المجتمع في منطقة معينة للغتين مختلفتين في آن واحد".[28]

فالمغاربة بحكم الاستعمار الفرنسي وتمكنهم من اللغة الفرنسية ترجموا المصطلح وأعطوه المفهوم الفرنسي، والمشارقة بحكم تمكنهم من اللغة الإنجليزية وتأثرهم بها ترجموا المصطلح وأعطوه المفهوم الإنجليزي، وقد بين إبراهيم كايد محمود أثر الاختلاف في الترجمة على كتابات الباحثين العرب المحدثين فقال:" فمن ترجمهما عن الفرنسية خالف من ترجمهما عن اللغات الأوروبية الأخرى، كما أن كثرة الدراسات وتشعبها في هذا المجال زاد من سوء الفهم، وعدم وضوح الرؤية عند علمائنا، فنجد تارة من يستعمل مصطلح (DIAGLOSSIA) ويقصد به الثنائية، ويستخدم (BILINGUALISM) ويريد يه الازدواجية، ومن يعمل عكس ذلك، ظهر هذا في الكتابات التي تناولت هذه الظواهر اللغوية".[29]

وجملة الأمر أن العلاقة الدلالية بين هذين المصطلحين مضطربة، فتارة تترادف، وتارة تتخالف، وقد وقفت على ما أشار إليه إبراهيم كايد محمود من اضطراب في استعمالهما في البحوث العربية، فنجد تارة مصطلح (DIAGLOSSIE) يعطي المقابل العربي الازدواجية، وتارة الثنائية، وكذلك الحال بالنسبة لمصطلح (BILINGUISME) يعطي تارة المقابل العربي الازدواجية، وتارة الثنائية بالمفهومين الفرنسي والانجليزي، " وهكذا يتبادل مصطلحا "الازدواجية" و"الثنائية" المواقع بوضع أحدهما موضع الآخر من قبل الباحثين، فالمصطلح لم يكتسب دقة التحديد، ولم يستقر على أي من المفهومين"[30]. ويبدو أن السبب الرئيس في هذا التداخل بين هذين المصطلحين هو حملهما للدلالة المعجمية نفسها:" سلوك لغوي مثنى أو مضاعف".[31]

5- فيشمان يوسع دلالة ازدواجية فرغيسون:

في عام 1967 جاء لساني أمريكي آخر يدعى جوشوا فيشمان (JOSHUA FISHMAN) فنشر مقالا في إحدى الجرائد بعنوان "الثنائية اللغوية مع الازدواجية أو من دونها، والازدواجية اللغوية مع الثنائية أو من دونها": BILINGUALISM WITH OND WITHOUT DIAGLOSSIA (DIAGLOSSIA WITH OND WITHOUT BILINGUALISM، فزاد الأمر غموضا وتعقيدا باقتراحاته التي قدمها انطلاقا من الثنائية التي رسمها فرغيسون، حيث أقام مقابلة

بين مصطلحي الثنائية اللغوية والازدواجية اللغوية؛ بأن حدّ الأول بأنه قدرة الفرد على استخدام عدد من اللغات مما حصره في باب اللسانيات النفسية، وحد الثاني بأنه استخدام عدد من اللغات في مجتمع ما مما حصره في باب اللسانيات الاجتماعية، وفي هذه الاقتراحات نقد وتعديل ضمنيان لتصور فرغيسون، فإذا كان فرغيسون يرى بأن الازدواجية تقيم مقابلة بين ضربين بديلين أحدهما راق، والآخر وضيع، ينتميان إلى أصل جيني واحد فإن فيشمان يرى بأنه ليس من الضروري أن تكون بينهما علاقة جينية، بل يكفي وجود اختلاف وظيفي بين لغتين مهما كانت درجة الاختلاف.[32]

وبناء على ما سبق يمكن القول: إن فيشمان وسّع دلالة مصطلح الازدواجية اللغوية وصار وجهين لعملة واحدة لا فرق بينهما إلا من جهة الاستعمال، فما كان استعمالا فرديا أطلق عليه مصطلح الثنائية اللغوية، وما كان استعمالا جماعيا أطلق مصطلح الازدواجية اللغوية، والأول من مباحث اللسانيات النفسية، والثاني من مباحث اللسانيات الاجتماعية، وفي ذلك إشارة صريحة إلى تداخل العلوم وتشاركها في دراسة هذه الظاهرة التي لم تعد حكرا على علم أو تخصص بعينه، وانعكاساته على ضبط المصطلح وتحديده.

الثنائية اللغوية في الاصطلاح: أشرنا آنفا إلى ذلك التداخل الدلالي بين الثنائية اللغوية والازدواجية اللغوية والأسباب المفضية إليه، وهي أسباب لغوية، وتاريخية، وعلمية، وغيرها، وهو اختلاف لم يعد كافيا أن نبرره بتلك المقولة الشائعة "لا مشّاحة في الاصطلاح" في زمن علم المصطلح، والمجامع اللغوية، ومكاتب التعريب والتنسيق، والتثاقف المعرفي بين الجماعات اللغوية المختلفة، بعد أن صار العالم قرية صغيرة، سريعة التدفق المصطلحي الذي يرفض هذه المقولة، ويدعو إلى توحيد المصطلح، وسأحاول تحت هذا العنوان حشد بعض التعريفات الاصطلاحية لمصطلح الثنائية اللغوية:

1- عرفها ماروزو(MAROUZEAU) بقوله: "الوضع اللغوي لفرد ما أو جماعة بشرية معينة تتقن لغتين، دون أن تكون لأفرادها قدرة كلامية مميزة في لغة أكثر من اللغة الأخرى"[33]، فهذا التعريف يشترط عدم التفاضل بين اللغتين في الاستعمال عند الأفراد.

2- وعرفها ديبوا جون (DUBOIS JEAN)في معجمه المتخصص بقوله: "هي الحالة اللغوية التي يوظف فيها المتكلمون لغتين مختلفتين بالتناوب، حسب البيئة اللغوية والظروف الاجتماعية".[34]

3 - وعرف ديكرو (DUCROT) ثنائي اللغة بأنه: "ذلك الفرد الذي يمتلك عدة لغات تكون مكتسبة كلها كلغات أم "[35].

4 – وعرف ميجل سجوان (MIGUEL SUGUON)، ووليم ف–ماكي (WILLIAM F.MACKY) ثنائي اللغة بأنه :"الشخص الذي يتقن لغة ثانية وبدرجة متكافئة مع لغته الأصلية، ويستطيع أن يستعمل كلا من اللغتين بالتأثير والمستوى نفسه في كل الظروف".[36]

إن المتأمل لهذه التعريفات يلاحظ ما يلي:

–التعريف الأول (لماروزو) والتعريف الرابع (لسيجوان ومكاي) يشترطان في ثنائي اللغة التكافؤ في درجة الإتقان دون زيادة أو نقصان، وهذا أمر يصعب قياسه وإثباته أولا، ونادر الوقوع ثانيا، "إذ لا يعود بالإمكان اعتبار ثنائي اللغة سوى الأفراد الذين ولدوا نتيجة زواج بين شخصين ينتميان إلى مجتمعين لغويين مختلفين، والذين يكتسبون بالتالي، وبشكل طبيعي لغتين (لغة الأب ولغة الأم) كلغتين، أم ويملكون من جراء ذلك كفاية لغوية في اللغتين"[37]

وهذا ما صرح به التعريف الثالث (لديكرو) مشترطا في ثنائي اللغة أن تكون لغاته كلها مكتسبة كلغات أم، وهنا يحق لنا أن تساءل: وهل الطفل الذي يكتسب أكثر من لغة كلغة أم تكون كفاءته فيها متساوية؟ أظن أن إثبات ذلك متعسر بل متعذر، وحتى الذين ولدوا نتيجة زواج شخصين مختلفي اللغة فلا أظن أن الاكتساب يكون بالدرجة نفسها، فغالبا ما تكون لغة الأم أسبق إلى اللسان من لغة الأب، وحينها ترجح عليها كفاءتها، ثم إني أذهب أبعد من ذلك فأطعن في هذه الزيجة الجنسية اللغوية المفترضة من قبل ميشال زكريا

فأقول: إن هذين الزوجين اللذين اختلفت لغاتها بم اتفقا وتواصلا؟ الجواب بإحدى اللغتين (لغة الأب، أو لغة الأم) وعليه فغالبا ما تكون اللغة المستعملة هي اللغة الأكثر تمكنا من لسان الطفل.

– بقي التعريف الثاني (لجون ديبوا) ويرى بأن الثنائية اللغوية هي القدرة على استعمال لغتين مختلفتين بالتناوب بحسب السياقات اللغوية والاجتماعية، دون اشتراط التكافؤ في الكفاءة، وهو أوسع من التعريفات السابقة بسبب إهمال هذا القيد، ومن هذا التعريف يقترب تعريف بلومفيلد (BLOUM FIELD) حين عرف الثنائية :"بأنها قدرة الفرد في التحكم في اللغة الثنائية بسهولة مشابهة للتحكم في استعمال اللغة الأم" فعبارة بسهولة مشابهة توحي بالتنازل عن قيد التساوي الذي بُنيت عليه المجموعة الأولى من التعريفات، وحتى فيشمان حين تعرض للثنائية جعلها ثلاث مراتب وهي:

– المرتبة الأولى: وهي القدرة على اتقان لغتين مختلفتين، أو التمكن منها بالدرجة نفسها، وهذه المرتبة يصعب تحصيلها، يستثنى من ذلك الذين اكتسبوا لغتين في آن واحد.

– المرتبة الثانية: وهي القدرة على الدخول في حوارات ومحادثات طويلة نسبيا تدور حول شؤون الحياة اليومية.

– المرتبة الثالثة: القدرة على الدخول في حوار أو مناقشة في أي لغة، وهو مستوى ينزل إلى اللغة المبسطة، ولم يحدد شكل هذه المناقشة وما تقتضيه من تراكيب ومفردات، بل إنها تجعل من يعرفون بعض المفردات والتراكيب في مرتبة من يتحدث تلك اللغة بطلاقة.[38]

ويبدو أن المرتبة الثانية هي الأقرب للواقع، لأنه لا يشترط الإتقان المتساوي "إذ العادة أن يتقن إحدى اللغتين على نحو أفضل من الأخرى، فقد يكون قادرا على القراءة والكتابة بإحدى اللغتين فحسب، وقد يستخدم إحداهما في مواقف والأخرى في مواقف أخرى، كأن يستخدم إحداهما لأغراض اتصالية محدد والأخرى لأغراض أخرى...".[39]

كما أن استعمال بعض الكلمات، وحتى التراكيب للغة ثانية لا يشفع لصاحبها بأن يوصف بأنه ثنائي اللغة، فهذه الاسباب مجتمعة تجعلنا نؤثر الدلالة الموسعة لمصطلح الثنائية.

6– خاتمة:

– عملية ضبط المصطلحات وبناء الحدود الدلالية بينها، لم يعد ترفا علميا يمكن الاستغناء عنه تحت عبارة " لا مشاحّة في الاصطلاح"، فكلما تداخلت مفاهيم المصطلحات شاب سوء الفهم عملية التواصل المعرفي، وازداد المتلقي حيرة، ومن المرسل نفورا، وفي ذلك تضييع للجهد والمال والوقت، ولذلك صار توحيد المصطلح همّا يشغل كل الباحثين في كل الميادين.

– ظاهرة التعدد اللغوي ظاهرة عامة في كل اللغات والمجتمعات، وبدرجات متفاوتة، ولا يمكن مناصبتها العداء لمجرد أنها ظاهرة، بل يجب التفريق بين التعدد اللغوي المدروس والاختياري؛ الذي يخدم الأهداف الإستراتيجية للأمة، وبين التعدد اللغوي العشوائي أو القسري، الذي يكون على حساب هوية الأمة الثقافية والدينية، ولذلك غالبا ما يفضي إلى صراعات عرقية.

– تتمظهر ظاهرة التعدد اللغوي في مظهرين هما: الازدواج اللغوي، والثنائية اللغوية، وبين هذين المصطلحين تداخل دلالي لدرجة الترادف عند بعض الباحثين العرب المحدثين، و يجب الاعتراف بأن ذلك ليس مقصورا عليهم وحدهم، بل ضبابية الدلالة بدأت حين خالف فيشمان فرغيسون وجهة نظره. ولكن ذلك لا يجعلنا نستسلم بل علينا البحث عن المميزات الدلالية لكل مصطلح، فرب حاملِ فقه إلى من هو أفقه منه.

الهوامش:

[1] إبراهيم علي الدبيان: الصراع اللغوي، بحث مقدم لمؤتمر علم اللغة الثالث 1427هـ، قسم علم اللغة والدراسات السامية الشرقية، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ص5-6.

[2] باديس لهويمل، ونور الهدى حسني: مظاهر التعدد اللغوي في الجزائر وانعكاساته على تعليمية اللغة العربية ، مجلة الممارسات اللغوية، تيزي وزو، الجزائر، العدد 30، 2014م، ص101.

[3] ينظر: دوغلاس براون: أسس تعلم اللغة وتعليمها ، ترجمة: عبده الراجحي، علي علي أحمد شعبان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ، لبنان، د- ط،1994م، ص36.

[4] ينظر: عبد الرحمن بن خلدون: المقدمة ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2004م، ص630.

[5] نهاد الموسى: اللغة العربية في العصر الحديث قيم الثبوت وقوى التحول، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007م، ص136.

[6] ينظر: محمود السعران: اللغة والمجتمع رأي ومنهج ، الطبعة الثانية مزيدة ومنقحة الاسكندرية، 1963م، ص170-171.

[7] لويس كالفي: حرب اللغات والسياسة اللغوية، ترجمة: حسن حمزة، مراجعة: سلام بزي حمزة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2008م، ص77.

[8] ينظر: ميشال زكريا: قضايا ألسنية تطبيقية، دراسات لغوية اجتماعية نفيسة مع مقارنة تراثية ، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1993م، ص35.

[99] حافظ إسماعيل علوي وآخرون: اللسان العربي وإشكالية التلقي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيت النهضة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2007م، ص64.

[10] رواه الترمذي في سننه، وقال حديث حسن صحيح، كتاب الاستئذان ، باب ما جاء في تعلم السريانية، الجزء5، رقم1715.

[11] رواه الترمذي في سننه، كتاب الاستئذان، باب ما جاء في تعليم السُريانية.

[12] محمد ناصر الدين الألباني: سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها ، مكتبة المعارف، الرياض، الجزء الأول، ص366.

[13] نهاد الموسى: اللغة في العصر الحديث قيم الثبوت وقوى التحول ، ص151.

[14] نهاد الموسى: اللغة في العصر الحديث قيم الثبوت وقوى التحول، ص15.

[15] ولا أقول اللغة القوية؛ لأن قوة اللغة من قوة أهلها، وهذا الذي تشكوه اللغة العربية، ودليل ذلك حين كان أهلها أقوياء سادت العالم وطبعت الأعاجم بسمتها فألف بها سيبويه، ونفطويه، الفيروزآبادي، والخوارزمي، والبيروني، وابن سيناء، والفارابي، والبخاري، والنسائي، وغيرهم كثر.

[16] باديس لهويمل: مظاهر التعدد اللغوي في الجزائر وانعكاساته على تعليمية اللغة العربية ، نور الهدى حسيني، ص101.

[17] محمد الأوزاغي: التعدد اللغوي وانعكاساته على النسيج الاجتماعي ، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، منشورات كلية الآداب بالرباط، الطبعة 1، 2002م، ص11.

[18] ينظر: محمد حسن عبد العزيز: علم اللغة الاجتماعي ، مكتبة الآداب، القاهرة، 2009م، ص153-154.

[19] وأنا أكتب هذه الورقة صدر مرسوم يرسم اللغة الأمازيغية كلغة رسمية وطنية ثانية، ومع ذلك سمعت في بعض القنوات من البربر يزعم أن ذلك عنصرية، وينبغي حذف عبارة "ثانية" لأن ذلك يشعر بالطبقية اللغوية ومن ثم الاجتماعية؛ وذلك دليل قوي على أن القضية لاتقف عند حدود الحقوق الثقافية، بل تأخذ طابعا سياسيا عنصريا مقيتا عند بعضهم.

[20] ينظر: مظاهر التعدد اللغوي في الجزائر وانعكاساته على تعليمية اللغة العربية، باديس لهويمل، نور الهدى حسني، ص106.

[21] ينظر: إبراهيم صالح الفلاي: ازدواجية اللغة، النظرية والتطبيق ، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثنا النشر، الطبعة الأولى، 1996م، ص18-19.

[22] ينظر: إبراهيم صالح الفلاي ازدواجية اللغة النظرية والتطبيق، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، الطبعة الأولى،1996م،ص18.

[23]لويس جان كالفي: حرب اللغات والسياسات اللغوية، ص79.

[24] ينظر: محمد حسن عبد العزيز: علم اللغة الاجتماعي ، ص232.

[25] نهاد الموسى: اللغة في العصر الحديث قيم الثبوت وقى التحول، ص137.

[26] ينظر: هدسن: علم اللغة الاجتماعي ، ترجمة ، عالم الكتاب، القاهرة، 1990م، ص90-91.

[27] جبروني صليحة: أثر الثنائية والازدواجية اللغوية في الأداء اللغوي لدى الطالب الجامعي، مقال ضمن كتاب : ضعف اللغة العربية في الجامعات الجزائرية (جامعة تيزي وزوأ نموذجا)، دار هومة، الجزائر، 2009م، ص40-41.

[28] سامي عباد وآخرون: معجم اللسانيات الحديثة، مكتبة لبنان، 1997م، ص13.

[29] إبراهيم كايد محمود: العربية الفصحى بين الازدواجية اللغوية والثنائية اللغوية ، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل، العلوم الإنسانية والإدارية، السعودية، المجلد الثالث، العدد الأول، مارس، 2002م، ص59.

[30] الازدواج اللغوي في اللغة العربية ومعه مقالتان مترجمتان: إحداهما "أثر اللغة العربية على نفسية العرب" لشوبي، والأخرى "الازدواج اللغوي لفرجسون": عبد الرحمن بن محمد القعود، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، 1417،ص11.

[31] إبراهيم كايد محمود: العربية الفصحى بين الازدواجية اللغوية والثنائية اللغوية، ص80.

[32] ينظر: لويس جان كالفي: حرب اللغات والسياسة اللغوية ، ص79-80.

[33] **MAROUSEAU IN RENZO TITONE ,LE BLINGUISME, PRECOCE, CHARLES LES DESSART ,BRUXELLES, 1974,P12 .**

[34] **DUBOIS JEAN ET AL , DICTIONNAIRE DE LINGUISTIQUE, LAROUSSE, PARIS,1973,P26 .**

[35] ينظر: ميشال زكريا: قضايا ألسنية تطبيقية ، ص36.

[36] ميجل سجوان: التعليم وثنائية اللغة، وليم ف –ماكي، ترجمة إبراهيم بن محمد القعيد، محمد عاطف مجاهد، السعودية، عمادة شؤون المكتبات، 1994م، ص1.

[37] : ميشال زكريا: قضايا ألسنية تطبيقية ، ص37.

[38] ينظر: إبراهيم صالح الفلاي: ازدواجية اللغة، النظرية والتطبيق، ص83

[39] محمد حسن عبد العزيز: علم اللغة الاجتماعي ، ص231.